



Arabic
Original: English

اللجنة الاقتصادية لأفريقيا
المكتب دون الإقليمي لشمال أفريقيا
اللجنة الحكومية الدولية لكبار المسؤولين
والخبراء لغرب أفريقيا
الدورة السابعة والعشرون

اللجنة الاقتصادية لأفريقيا
المكتب دون الإقليمي لشمال أفريقيا
اللجنة الحكومية الدولية لكبار المسؤولين
والخبراء لشمال أفريقيا
الدورة التاسعة والثلاثون
الدورة المشتركة الثالثة
الرباط، 19-21 تشرين الثاني/نوفمبر 2024

تسريع تنفيذ الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية في شمال أفريقيا وغربها من خلال التحول الرقمي والتنوع الاقتصادي

مذكرة مفاهيمية



أولاً - معلومات أساسية

1- مع وصول العالم إلى منتصف الطريق في سعيه إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة، يظل التقدم نحو بلوغها بطيئاً ومشوباً بعدم اليقين، نظراً لأزمات متعددة. وتشير أحدث التقييمات الصادرة عن الأمم المتحدة إلى أنه بحلول عام 2030، إذا استمرت الاتجاهات الحالية، ستكون البلدان في طريقها إلى تحقيق 17 في المائة فقط من غايات أهداف التنمية المستدامة،⁽¹⁾ وأظهر 48 في المائة منها تقدماً ضعيفاً أو معتدلاً، وتوقف أكثر من ثلثها أو بدأ في التراجع.⁽²⁾ وثمة استجابات عالمية تجري حالياً حتى تعود البلدان إلى المسار الصحيح. وتشمل هذه الاستجابات الدعوة إلى خطة إنقاذ لتسريع تحقيق أهداف التنمية المستدامة دعا إليها الأمين العام للأمم المتحدة خلال اجتماع المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة الذي عقد في عام 2023، والإعلان السياسي الذي اعتمده المنتدى في عام 2023 والميثاق من أجل المستقبل، الذي يتضمن الاتفاق الرقمي العالمي وإعلان الأجيال المقبلة، وهو الميثاق الذي أعتد في مؤتمر القمة المعني بالمستقبل الذي عقد في نيويورك يومي 22 و23 أيلول/سبتمبر 2024.

2- وفي هذا السياق، يشهد الأداء الاقتصادي العالمي تحسناً طفيفاً، حيث استقر عند 2,6 في المائة في عام 2024 بعد ثلاث سنوات متتالية من التباطؤ. وتشير التقديرات إلى أن التضخم العالمي سيتباطأ، عند 3,5 في المائة،⁽³⁾ وهو ما يدل على استمرار تراجع الارتفاع الذي شهده في أعقاب جائحة كورونا (كوفيد-19) واندلاع الحرب بين الاتحاد الروسي وأوكرانيا.

3- وفي أفريقيا، سيظل النمو أيضاً ثابتاً إلى حد ما، حيث يقدر بنسبة 3,3 في المائة في عام 2024 مقارنة بنسبة 3,2 في المائة في عام 2023. ويمثل هذا الأداء تحدياً كبيراً للقارة. ويشكل النمو في عام 2024 أقل من 0,6 نقطة مئوية من متوسط النمو المسجل خلال العقد 2010-2019، ويبقى أقل بكثير من نسبة 7 في المائة المطلوبة لإنجاز خطة التنمية المستدامة لعام 2030.⁽⁴⁾

4- وبحسب الأمم المتحدة،⁽⁵⁾ من المتوقع أن يتباطأ النمو في غرب أفريقيا للسنة الثانية على التوالي. وتشير التقديرات إلى أنه سيبلغ 3,4 في المائة، مقارنة بنسبة 3,7 و3,8 في المائة في عامي 2022 و2023 على التوالي. وستظل توقعات النمو في المنطقة دون الإقليمية ثابتة ولكن هشة، ومن المتوقع أن تبلغ 3,8 في المائة في عام 2025، عند المستوى نفسه الذي كانت عليه قبل ثلاث سنوات تقريباً، وهو 3,7 في المائة في عام 2022. ولا يزال هذا الأداء أيضاً أقل من المتوسط الذي يبلغ 4,5 في المائة والمسجل خلال العقد 2010-2019.

5- وبالنسبة لشمال أفريقيا، بلغ نمو الناتج المحلي الإجمالي 3 في المائة في عام 2024، وهو تقريباً مستوى عام 2023 نفسه الذي بلغ 3,1 في المائة. ولا يزال هذا الأداء أقل من متوسط النمو خلال الفترة 2010-2019، والذي

Department of Economic and Social Affairs, "A moment of choice and consequence for a better future", *Voice*, vol. 28, (1) July and August 2024.

(2) المرجع نفسه.

(3) World Bank, *Global Economic Prospects, June 2024* (Washington, D.C., 2024).

(4) United Nations, "World economic situation and prospects as of mid-2023" (E/2023/80).

(5) المرجع نفسه.

بلغ 3,6 في المائة. ومع ذلك، فإن التوقعات على المدى المتوسط أكثر إيجابية، حيث يُتَظَر نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 3,8 في المائة في عام 2025.

6- وفي هذا السياق، ستركز اللجنة الحكومية الدولية لكبار المسؤولين والخبراء لشمال أفريقيا واللجنة الحكومية الدولية لكبار المسؤولين والخبراء لغرب أفريقيا، في دورتهما المشتركة الثالثة، على موضوع تسريع تنفيذ الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية في شمال أفريقيا وغربها من خلال التحول الرقمي والتنوع الاقتصادي. وبأبي هذا الموضوع في الوقت المناسب تماما، بالنظر إلى أن الاتحاد الأفريقي اعتمد التنفيذ السريع للاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية موضوعاً له في عام 2023. كما أنه يرتبط ارتباطاً وثيقاً بمسألة الربط بشبكات الاتصال الرقمية، وهي من التحولات الستة التي تتيح نقاط انطلاق محفزة لتسريع التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويكتسي هذا الموضوع أهمية أيضاً بالنظر إلى التحديات المتصلة بالظروف الصحية والاقتصادية والاجتماعية وتلك المتعلقة بانعدام الأمن الغذائي والظروف الجيوسياسية في المنطقتين دون الإقليميتين على مدى السنوات الخمس الماضية. أما على الصعيد العالمي، فقد أظهرت البلدان قدرتها على الصمود في مكافحة أزمة كوفيد-19، ثم تحول هذا التركيز إلى التعافي الاقتصادي بعد الجائحة، بما في ذلك إيجاد حلول لانعدام الأمن الغذائي الناجم عن الصراعات الجيوسياسية وتغير المناخ. وكان موضوع دورتي عام 2023 للجنة الحكومية الدولية لكبار المسؤولين والخبراء هو الاستثمار في الانتقال الطاقوي والأمن الغذائي وسلاسل القيمة الإقليمية من أجل التنمية المستدامة في شمال أفريقيا وغربها، بهدف ضمان قدرة دول المنطقتين دون الإقليميتين على التغلب على الأزمات الشاملة في ذلك الوقت.

7- كما أمعنت اللجنتان الحكومتان الدوليتان النظر في هيكل اقتصادات المنطقتين دون الإقليميتين اللتين لا تزالان تعتمدان اعتماداً كبيراً على صادرات الموارد الطبيعية والمعدنية الأكثر عرضة للصدمات، رغم الجهود المبذولة لمواجهة المشكلة. وفي الوقت نفسه، تستورد البلدان نسبة كبيرة من احتياجاتها من الغذاء والطاقة. وقد أعاقت حالة المفارقة الناجمة عن ذلك، حيث تتمتع هذه البلدان من ناحية بموارد وفيرة، ويظل تنوعها الاقتصادي ضعيفاً جداً من ناحية أخرى، التحول الاقتصادي والتنمية المستدامة في بلدان المنطقتين. ونتيجة لذلك، أصبحت حتمية التنوع الاقتصادي والتصنيع المتأصلين في منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية أكثر إلحاحاً من أي وقت مضى.

ثانياً- القضايا الرئيسية:

ألف- منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية: الجهود المبذولة لتوطيد الإنجازات القائمة وتسريع وتيرة التنفيذ

8- تُعد منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية مشروعاً ذا أولوية في خطة الاتحاد الأفريقي لعام 2063، أفريقيا التي نصبو إليها، وتهدف إلى إنشاء سوق أفريقية واحدة للسلع والخدمات تتكون من بلدان الاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية الثماني في القارة. وستولّد السوق الموحدة ناتجاً محلياً إجمالياً يُجمَعُ يبلغ حوالي 3,4 تريليون دولار، وبحسب تقديرات عام 2024 ستستحدث قاعدة عملاء قوامها حوالي 1,5 مليار شخص.⁽⁶⁾ وستعمل حرية حركة

⁽⁶⁾ See United Nations Department of Economic and Social Affairs, Population Division, data portal, interactive access to global demographic indicators. Available at https://population.un.org/dataportal/data/indicators/49/locations/903,910,911,912,913,914/start/2018/end/2030/table/pivotby_location?df=8e72775a-1f16-440d-8486-208fbb50711f (accessed on 20 June 2024).

الأشخاص ورأس المال والاستثمارات على تيسير التجارة وتعميق التكامل الاقتصادي، ودعم المساواة بين الجنسين، وتعزيز التصنيع، والأمن الغذائي، والتحول الهيكلي، والتنمية الزراعية، والتنمية الاجتماعية والاقتصادية الشاملة للجميع.⁽⁷⁾

9- وإجمالاً، اعتباراً من حزيران/يونيه 2024، صدقت غالبية دول الاتحاد الأفريقي على الاتفاق، وإظهاراً للالتزام الدول الأعضاء المستمر، اعتمد مؤتمر رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي في دورته لعام 2023 البروتوكولات المتعلقة بالاستثمار وسياسات المنافسة وحقوق الملكية الفكرية. وبالإضافة إلى ذلك، أحرزت 'مبادرة التجارة الموجهة'، التي اعتمدت كآلية مؤقتة لتمكين المعاملات التجارية من البدء بموجب الاتفاقية، تقدماً كبيراً منذ إطلاقها في شباط/فبراير 2022. فقد ارتفع عدد الدول المشاركة من 8 في نقطة البداية إلى 31 في تشرين الأول/أكتوبر 2024.

10- وقد اضطلعت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بدور محوري في دعم تنفيذ الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية. ففي غرب أفريقيا، بالإضافة إلى وضع إحدى عشرة استراتيجية وطنية، دعمت اللجنة وضع دليل للمصدرين؛ وأدلةً عن منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية تغطي قضايا الحواجز غير الجمركية وقواعد المنشأ والتجارة في الخدمات؛ ودراسةً عن نفاذ البلدان إلى الأسواق؛ واستراتيجيات القدرة التنافسية؛ ومنصات رقمية. وعلاوة على ذلك، أُجريت دراستان إضافيتان: تركز إحداهما على الفرص المتاحة في مجال سلاسل القيمة الإقليمية في غرب أفريقيا بغية تعزيز التدخلات والبرامج القائمة، وتتناول الأخرى القطاع غير الرسمي في غرب أفريقيا، بهدف تعزيز إضفاء الطابع الرسمي عليه لتعزيز مساهمته في التنوع الاقتصادي وتمويل التنمية المستدامة. وهذه الوثائق والتحليلات المتعلقة بالسياسات مفيدة في دعم جهود الدعوة إلى وضع سياسات والتكيف مع السياق الوطني في سبيل تنفيذ الاتفاق، وذلك بهدف تعزيز التجارة فيما بين البلدان الأفريقية والتنوع الاقتصادي.

باء- التحول الرقمي: القوة الدافعة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة ومسرّع لتنفيذ منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية

11- تُعرّف منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية⁽⁸⁾ التحول الرقمي بأنه دمج التكنولوجيا الرقمية في جميع المجالات التنظيمية. وهو يتطلب تغييرات تنظيمية وتطبيق تكنولوجيات رقمية، والاستفادة من الفرص التي تتيحها الثورة الصناعية الرابعة وقواها الدافعة الرئيسية، مثل الحوسبة السحابية وإنترنت الأشياء والذكاء الاصطناعي وتحليلات البيانات الضخمة.

12- وفي سياق التنمية المستدامة، تعد الرقمنة أساسية لتحقيق الهدف 9 من أهداف التنمية المستدامة: الصناعة والابتكار والبنية التحتية. كما أنها من التحولات الستة التي تشكل اللبنة الأساسية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.⁽⁹⁾ ويقع التحول الرقمي والابتكار أيضاً في صميم ما يطلق عليه "خماسية التغيير"، التي حددها الأمين العام في تقريره الذي يحمل عنوان "خصلتنا المشتركة"، ويهدف إلى جعل تدخلات الأمم المتحدة أكثر قدرة على إحداث التحول وموجهة إلى

African Union, "Theme of the year: acceleration of AFCFTA implementation" (Addis Ababa, 2024). Available at : <https://au.int/en/theme/2023/acceleration-of-afcfta-implementation>.

https://www.unido.org/sites/default/files/files/2021-11/Standards%20and%20Digital%20Transformation_Complete_2021.pdf.

Jeffrey Sachs and others, "Six transformations to achieve the Sustainable Development Goals", Nature Sustainability, vol. 2, September 2019.

وتتمثل التحولات فيما يلي: (1) التعليم ونوع الجنس وعدم المساواة؛ (2) الصحة والرفاهية والديمقراطية؛ (3) إزالة الكربون من الطاقة والصناعة المستدامة؛ (4) الغذاء المستدام والأرض والمياه والمحيطات؛ (5) المدن والمجتمعات المستدامة؛ (6) الثورة الرقمية من أجل التنمية المستدامة.

الجهود التي تبذلها الدول الأعضاء للتعجيل بخطط التنمية المستدامة لديها.⁽¹⁰⁾

13- وعلى المستوى القاري، وضع الاتحاد الأفريقي استراتيجية للتحويل الرقمي في أفريقيا للفترة 2020-2030، المستلّمة من فئة الشباب الكبيرة في القارة.⁽¹¹⁾ وتمثل أهداف هذه الاستراتيجية في تسخير التكنولوجيات الرقمية والابتكار لتعزيز التكامل الأفريقي، وتحفيز استحداث فرص العمل، وضمان وصول الجميع إلى الخدمات الرقمية، وتحقيق النمو الاقتصادي الشامل للجميع، والقضاء على الفقر. ويتيح انتشار الشركات الرقمية التي توفر السلع والخدمات عند الطلب فرصا للإدراج في سلسلة التوريد الرقمية القارية، وبالتالي لا تساهم في تنفيذ الاتفاق فحسب، بل وفي تسريع تفعيل المنطقة نفسها أيضا.

14- وتتمثل رؤية استراتيجية الاتحاد الأفريقي في إيجاد اقتصاد أفريقي رقمي متكامل وشامل للجميع، لا تكون فيه القارة مستهلكا عالميا فقط، بل مالكة لإنتاج رقمي قاري. كما تهدف إلى تحسين نوعية حياة المواطنين الأفارقة وجعل تنويع القطاع الاقتصادي وتطويره أمرا ممكنا.⁽¹²⁾

15- ويعد تسريع الوصول إلى التكنولوجيا الرقمية وسد الفجوة الرقمية أمرين أساسيين للنهوض بالتحويل الرقمي. وعلى الصعيد القاري، أظهرت التقييمات التي أجراها الاتحاد الدولي للاتصالات في عام 2023 أن 93 في المائة من سكان أفريقيا مشمولون تدريجيا بشبكات النطاق العريض المتنقلة، 6 في المائة منهم بشبكات الجيل الخامس، و58 في المائة بشبكات الجيل الرابع، و19 في المائة بشبكات الجيل الثالث، و10 في المائة بشبكات الجيل الثاني.⁽¹³⁾ غير أنه في ما يتعلق باستخدام الإنترنت، لا تزال القارة أقل المناطق ربطا بالإنترنت، حيث يبلغ متوسط عدد السكان الذين يمكنهم الوصول إلى شبكة النطاق العريض المتنقلة 37 في المائة، مقارنة بنسبة 67 في المائة على مستوى العالم.⁽¹⁴⁾ وعلاوة على ذلك، لا تزال الفجوة الرقمية بين الرجل والمرأة قائمة، رغم إحراز بعض التقدم خلال السنوات الأخيرة. وفي الوقت الذي تحقّق فيه التكافؤ تقريبا في استخدام الإنترنت في البلدان ذات الدخل المرتفع، فإن 32 في المائة فقط من النساء و42 في المائة من الرجال في أفريقيا يستخدمون الإنترنت.⁽¹⁵⁾ ومن المسلمّ به إلى حد كبير أن هذه الفجوة الرقمية هي أحد العوامل الرئيسية وراء انخفاض مستوى التصنيع في القارة. فقد قُدّرت حصة الشركات التي لا تستخدم التكنولوجيا الرقمية في أقل البلدان نموا في أفريقيا في عام 2023 بنسبة 47,1 في المائة، مقارنة بنسبة 33,5 في المائة في أقل البلدان نموا في آسيا.⁽¹⁶⁾

16- وبشكل عام، يُعدّ الوصول إلى التكنولوجيا الرقمية محركا للنمو الاقتصادي والتنمية المستدامة. ويبين التقييم الذي

(10) A/75/982.

(11) African Union, *The Digital Transformation Strategy for Africa (2020-2030)*, (Addis Ababa, 2020). Available at <https://au.int/sites/default/files/documents/38507-doc-dts-english.pdf>.

(12) المرجع نفسه، الصفحة 5

(13) International Telecommunication Union, *Facts and figures 2023*, "Mobile network coverage". Available at <https://www.itu.int/itu-d/reports/statistics/2023/10/10/ff23-mobile-network-coverage/>.

(14) Ibid., "Internet use". Available at <https://www.itu.int/itu-d/reports/statistics/2023/10/10/ff23-internet-use/>.

(15) Ibid., "The gender digital divide". Available at <https://www.itu.int/itu-d/reports/statistics/2023/10/10/ff23-the-gender-digital-divide/>.

(16) Economic Commission for Africa, document ECA/RFSD/2023/7.

أجره الاتحاد الدولي للاتصالات أن حدوث زيادة بنسبة 1 في المائة في انتشار النطاق العريض الثابت في بلد ما يرفع ناتجه المحلي الإجمالي بنسبة 0,08 في المائة، في حين أن زيادة بنسبة 1 في المائة في انتشار النطاق العريض المتنقل ترفع الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 0,15 في المائة. وفي أفريقيا، تشير التقديرات إلى أن تأثيرات انتشار النطاق العريض المتنقل أكبر من ذلك، بزيادة 0,25 في المائة في الناتج المحلي الإجمالي، حيث إن الهواتف المحمولة هي الأجهزة الأكثر استخداما لدى الأفارقة للوصول إلى الإنترنت.

جيم- التنوع الاقتصادي: خيار السياسات الحتمي في سبيل التنمية المستدامة وتحقيق منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية

17- يشمل التنوع الاقتصادي في المقام الأول بُعدين متصلين من أبعاد التنوع، وهما التجارة والإنتاج المحلي. وينطوي هذان البعدان على تنوع الصادرات بمنتجات جديدة أكثر تطورا وذات قيمة مضافة وتنوع الإنتاج المحلي.⁽¹⁷⁾ وفي سلسلة من المنشورات الصادرة في الفترة من 2018 إلى 2021 بشأن التحول الهيكلي، تحدد اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أيضا التنوع الاقتصادي باعتباره النمط الرئيسي للتحول الهيكلي، مع التركيز على تنوع الإنتاج، وتعزيز الروابط الصناعية وتحديث التكنولوجيا.⁽¹⁸⁾ ووفقا للجنة، رغم كون الطاقة والتعدين يمثلان نصف جميع الصادرات الأفريقية إلى بقية العالم، فإن التجارة فيما بين البلدان الأفريقية تركز في الغالب على المنتجات الصناعية، التي تشكل حوالي 45 في المائة من مجموع تدفقات التجارة فيما بينها.⁽¹⁹⁾ ويمكن تعميق هذا التركيز على المنتجات الصناعية من خلال الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، ما سيدر دخلا أعلى.

18- وفي هذا الصدد، فإن التنوع ومنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية يعتمدان على بعضهما البعض. وبينما ستوفر منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية سوقا استهلاكية أكبر للمنتجين، ومن ثم فرصة لإنتاج سلع وخدمات متنوعة للتصدير، فإن التنوع ينطوي أيضا على إمكانية التعجيل بتفعيل منطقة التجارة الحرة من خلال تعزيز التجارة النشطة والمتنوعة التي تتيح خيارات أكبر للمستهلكين. ويكتسي التنوع الاقتصادي أهمية بالنسبة للتنمية المستدامة، علاوة على فوائده على التنمية الاقتصادية، لأنه يمكن البلدان من حماية نفسها من الانكماش العالمي الذي قد يؤثر على بعض السلع والخدمات في سلة صادراتها.

19- وتماشيا مع أهداف الاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا لتسريع تنفيذ الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، من خلال منح الأولوية للتحول الرقمي والتنوع الاقتصادي، فقد جعلت اللجنتان الحكومتان الدوليتان لكبار المسؤولين والخبراء من تسريع تنفيذ الاتفاق من خلال التحول الرقمي والتنوع الاقتصادي موضوعا لهما في عام 2024. وستقوم اللجنتان الحكومتان الدوليتان في دورتهما المشتركة بمناقشة الموضوع بالتفصيل وصياغة توصيات قابلة للتطبيق يمكن استخدامها لاتخاذ إجراءات في مجال السياسة العامة في بلدهما.

⁽¹⁷⁾ World Bank Group, "Economic diversification: lessons from practice", in Organisation for Economic Co-operation and Development/World Trade Organization, *Aid for Trade at a Glance 2019: Economic Diversification and Empowerment* (Paris, OECD Publishing, 2019). Available at <https://doi.org/10.1787/18ea27d8-en>.

⁽¹⁸⁾ <https://archive.uneca.org/fr/publications/steps-2018>.

⁽¹⁹⁾ Economic Commission for Africa, "New assessment of the economic impacts of the Agreement Establishing the African Continental Free Trade Area on Africa", Policy Brief, July 2021.

20- وتشرف اللجنة الحكومية الدولية لكبار المسؤولين والخبراء لشمال أفريقيا واللجنة الحكومية الدولية لكبار المسؤولين والخبراء لغرب أفريقيا، بوصفهما هيئتين تداوليتين نظاميتين، على أنشطة المكتبين دون الإقليميين المعنيين التابعين للجنة الاقتصادية لأفريقيا، وهي الأنشطة المنبثقة عن البرنامج الذي اعتمده الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها السنوية. وتُعقد اللجنتان اجتماعا سنويا للنظر في تقارير الأنشطة والنتائج التي حققها المكتبان دون الإقليميين، وبرنامج عملهما المقبل وتوجهاتهما الاستراتيجية من حيث صلتها بالأولويات الإنمائية لبلدان شمال أفريقيا وغربها. وتتيح الاجتماعات أيضا منتديات للتقييم وتبادل الآراء بين كبار الخبراء ومقرري السياسات في الحكومات الوطنية والباحثين وممثلي القطاع الخاص والمجتمع المدني بشأن الأنماط المتغيرة للظروف الاقتصادية والاجتماعية في أنحاء المنطقتين دون الإقليميتين. وتهدف الاجتماعات إلى تقديم توصيات بشأن سبل تسريع تحقيق أهداف التنمية المستدامة وخطة الاتحاد الأفريقي لعام 2063، مع تعميق التكامل الإقليمي.

21- وستُعقد اللجنتان الحكوميتان الدوليتان دورتيهما السنويتين بوصفهما دورة مشتركة في الرباط في الفترة من 19 إلى 21 تشرين الثاني/نوفمبر 2024.

ثالثا- الدورة المشتركة الثالثة للجنة الحكومية الدولية لكبار المسؤولين والخبراء: الأهداف والنتائج المتوقعة وتفاصيل أخرى

ألف- الأهداف

22- يكمن الهدف الرئيسي من الدورة في قيام كبار المسؤولين والخبراء بوضع ومناقشة سياسات عملية المنحى لاستخدام التحول الرقمي والتنوع لتسريع تنفيذ الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية.

23- وسيناقش المشاركون في هذه الدورة المشتركة أيضا النتائج المحققة وبرنامج العمل المستقبلي للمكتبين دون الإقليميين، وسيستعرضون حالة المنطقتين دون الإقليميتين الاقتصادية وآفاقها، ويحددون الإجراءات التي ينبغي اتخاذها، حيثما كانت ذات صلة بالأولويات الإنمائية لبلدان شمال أفريقيا وغربها، لتسريع التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

باء- النتائج المتوقعة

24- من المتوقع أن تحقق الدورة المشتركة للجنة الحكومية الدولية لكبار المسؤولين والخبراء لشمال أفريقيا وغربها ما يلي:

(أ) تقييم حالة الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية والتقدم المحرز في تنفيذه وتحديد ومناقشة مسارات التنفيذ السريع للاتفاق من خلال التنوع الاقتصادي والتحول الرقمي؛

(ب) استعراض التقارير النظامية للمنطقتين دون الإقليميتين وإنجازات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وأعمالها المقبلة وتدخلاتها في بلدان شمال أفريقيا وغربها؛

(ج) تحديد الإجراءات والاستجابات السياساتية الرئيسية الرامية إلى التعجيل بالتنمية المستدامة في المنطقتين دون الإقليميتين؛

(د) تقديم تقريرين منفصلين من قبل اللجنتين الحكوميتين الدوليتين عن نتائج الدورة المشتركة إلى مؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين في دورته لعام 2025.

جيم- تنظيم الاجتماع وتفصيله العملية

25- ستعقد الدورة التاسعة والثلاثون للجنة الحكومية الدولية لكبار المسؤولين والخبراء لشمال أفريقيا والدورة السابعة والعشرون للجنة الحكومية الدولية لكبار المسؤولين والخبراء لغرب أفريقيا، بوصفهما الدورة المشتركة الثالثة للجنة الحكوميتين الدوليتين، في شكل جلسات عامة ستعرض وتناقش خلالها التقارير والورقات التي وضعها المكتبان دون الإقليميين. وستُسل مشاريع التقارير النهائية التي يضعها المكتبان إلى الدول الأعضاء المعنية في غضون شهر واحد من اختتام الدورة المشتركة.

1- المشاركة

26- تكون المشاركة في اجتماع اللجنة الحكومية الدولية لكبار المسؤولين والخبراء للمكتب الإقليمي لشمال أفريقيا مفتوحة بصفة خاصة أمام الممثلين رفيعي المستوى للوزارات والإدارات والمؤسسات الوطنية المسؤولة عن التخطيط والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والمالية والعمالة والتجارة والصناعة والزراعة والبيئة والتنمية الاجتماعية؛ وممثلي الأمانة العامة لاتحاد المغرب العربي ومفوضية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والمنظمات الحكومية الدولية الإقليمية الأخرى الموجودة في شمال أفريقيا وغربها؛ وممثلي المجتمع المدني والقطاع الخاص؛ والجامعات ومعاهد البحث؛ ووكالات الأمم المتحدة؛ ويجوز للشركاء الإنمائيين الآخرين المشاركة بصفة مراقبين.

2- موعد الدورة ومكان انعقادها

27- ستعقد الدورة في الفترة من 19 إلى 21 تشرين الثاني/نوفمبر 2024 في الرباط.

3- لغات العمل

28- ستكون الإنكليزية والعربية والفرنسية لغات العمل في الاجتماع.

4- جهات الاتصال

29- يمكن الحصول على مزيد من المعلومات من المسؤولين التالية أسماؤهم:

جهات الاتصال والتنسيق

شمال أفريقيا:

خالد حسين؛ البريد الإلكتروني: husein44@un.org

كاثي لوبويا باشالا؛ البريد الإلكتروني: lubuya.bashala@un.org

غرب أفريقيا:

أما دو ضيوف؛ البريد الإلكتروني: diouf19@un.org

سيلاماويت ميكونين؛ البريد الإلكتروني: selamawit.mekonnen@un.org

اللوجستيات وخدمات الأمانة

شمال أفريقيا:

نعيمة صحراوي؛ البريد الإلكتروني: sahraoui.uneca@un.org

فوزية عسو قدور؛ البريد الإلكتروني: assouqaddou@un.org

غرب أفريقيا:

عيساتو سان؛ البريد الإلكتروني: aissatou.sene@un.org

زارا ساني؛ البريد الإلكتروني: saniz@un.org

الهاتف (المكتب): (+212) 537 71 56 13/537 71 78 29
